

وما بالي بتمامك عذاه باليا وهو صحيح كما حقه التوى
خلا فالتمزيم انه حين واذا انما يقدي بنفسه فتموله نرايا ليه
الاتجار لا يطالي تكلفه العلاقة هناك نقي الشيء جمل
لوجوده وهو يقتضي الاستتمام افاضنا لم فالانكار على
اعطى البيئي المصاحف لا تحاذ الازان فاستقتم اعيان
صورة مستكر اعلمهم معنى قال الشيخ والجملة مفعول مقدر بالجا
معلق عنه اي استقتم في هذا الازان الاستقفا طريق الى العلم
كالسؤال نحو سلم ايم بن بكر زعم لما كان معناه شرحنا
وليس كذلك لعمدة لم يسن زيد واكرمته من غير تاويل واجيب
بان المراد لك المقتضى لكونها خبرا معنوي ولو كان الاستتمام
على حقيقته لزم عطف الخبر على الاستتمام او انه اراد التأسيس
في عطف الماضي على الماضي المطالب اجمع مطية التاقية
تتلى تسرع في سرها ومطلع القصيدة انصحوام فوادك
غير صاح ففعل له الاضطر وكان حاضر الابل فوادك من
ايات القصيدة
تتلى بالله ليس له شريك ومن عند الحقيقة بالتحاج
المتقى يا فداك ابى وامى بسبب منك انك ذوار سراج
وقد ضمن بعضهم البيت في مجون بقوله
اقول لمعش جلد واولا طوا ويا تواع الفتي على الملاح
السم خير من ركب المطايا وانزى العالمين بطون اراج
والجلد الاستم باليه البنت التا للوحدة اي قطعا
واحد الا ترد فيه التويحي تكلف العلاقة بان التويحي
على الشيء سبب في عدمه فيجهل الى ما سبق العجاج اسمه

عبد

عبد الله لقب بالعجاج لقوله حتى يبع عندها من عجيبا
ولدى في الحقيقة ومات في زمن الوليد بن عبد الملك قسري
بقاق مسكوتة وتون مشددة اما مفتوحة او مسكوتة والشيخ
اكتفى فيها ويصح بقاف مفتوحة ومثناة تحسية ساكنة ورسني
مفتوحة وفسره المصنف بالشيخ الكبير ودارى صيغة مسكوتة
دارت على حاله واليا نسبة الشيء الى نفسه كاحرى التقرير
العلاقة ان الاستتمام يقتضى الاقرار بالجووب او تقديمه
عانت قلت للناس ان اتخذوا ويحكمه المشرح فلا يلزم انه
تقرر بما بعد النفي ويكون التفسير بغير ما يقربه اعدلا قرار
من تبعة الربية والتلقين فتدبر ويجب ان يليها الى الوجوه
انما هو في علم المعاني المتضمنات المناسبة للحال واجبة عند
واما في النحو واصل العربية فالووي فقط كاحقة الجملة
لم يعلموا انه الفاعل يعبره قوله وتالله لا كدر انصاعكم الا
ان يكون معده في نفسه وما يحتاج لهم به لان الامزة لم تدخل
عليه ولان الفعل معلوم بالمشاهدة اهايم بالفاعل ولم
يرد حقيقة الاسناد حتى يكون كذبا وانما هو بهم وتبكيه ولا
حاجة لتكلف توجيه يارد بمن في ذلك ما وجد حمد الزنجري
الى سبب السؤال ان المتقدين بما بعد الامزة والذي بعدها
هنا المتقى وليس التقرير به المتقير بما بعد التقرير قد يقال
لا حاجة لهذا ايل يعلق التقرير بالمتقى على معنى التقرير بما
عند المخاطب من ذلك التقرير وهو نفي التقرير نظير ما سبق في
عانت قلت للناس والاولى الى كانه لم يرتفع الاعتدال ايضا
بما ما قاله من وجوب ايل المتقرير به الامن وان اجيب بان الناق